المرصد

عين على الأحداث

الخميس 17 سبتمبر 2020 | 20 صفحة | العدد 130 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

حكومات ليبيا منذ 2011..

مَشْهَدُ الفشل المتكرر

حكومات ما بعد القذافي.. سجلات الفوضى والارتهان

الحكومات الليبية..تعددت الوجوه والفشل واحد

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

الحكومات الليبية منذ العام 2011

تعددت الوجوه والفشل واحد

مجلة «المرصد»

في 17 فبراير من العام 2011، كانت ليبيا على موعد مع مرحلة صعبة من تاريخها، مرحلة أخرجتها من طور الأمن والاستقرار لتلقى بها في غياهب الفوضى، حين تدخلت قوات الناتو مدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لإسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي واغتيال الاستقرار والأمن في هذا البلد العربي الغني بموارد الطاقة النفط والغاز، وأحدث هذا التدخل فراغا سياسيا وأمنيا في البلاد عانت منه ليبيا ولازالت تعاني.

وتسارعت محاولات سد الفراغ السياسي الذي أحدثه اسقاط النظام في ليبيا وتعاقبت على البلد النفطي عدة حكومات كان مآلها الفشل والعجز. فعقب رحيل الزعيم الليبي معمر القذافي، شكل المجلس الوطني الانتقالي، في تشرين الأول / أكتوبر 2011 لتولى إدارة شؤون البلاد، ولكنه لم يتمكن من بسط سيطرته على الميليشيات المسلحة المتعددة التي نشطت في ظل الفوضى التي عصفت بالبلاد وباتت تحكم سيطرتها على عدة مناطق.

تم تشكيل حكومة محمود جبريل في 23 مارس 2011 الذي استقال من منصبه بعد ازدياد الانتقادات ضده.وأعقبها تكليف علي الترهوني بتشكيل حكومة في 23 أكتوبر 2011 واستمرت حتى 24 نوفمبر 2011.وتبعها اختيار عبدالرحيم الكيب لتشكيل حكومة انتقالية في 24 نوفمبر 2011 واستمرت حتى 8 أغسطس 2012، وكون الكيب برلمان انتقالي وهو المؤتمر الوطني العام، ضم 200 عضو، وفقا لخريطة الطريق الموضوعة من قبل المجلس الانتقالي.

وفي آب/ أغسطس 2012، سلم المجلس السلطة للمؤتمر الوطني العام الذي قام بتكليف مصطفى أبو شاقور، ولكنه فشل في تشكيل حكومة مؤقتة، وانتخب المؤتمر علي زيدان الذي تمكن من تشكيل حكومة وفاق وطني، ضمت 27 وزارة واستمرت حتى 11 مارس 2011.

وفي الأثناء تمكّن تيار الاسلام السياسي من جميع مفاصل البلاد، وانتشرت الميلشيات المحسوبة على الإسلاميين في مختلف مدن البلاد تحت مسميات الدروع بغطاء رسمي من المؤتمر الوطني العام الذي تمكّن التيار الإسلامي من السيطرة عليه بفعل قانون العزل السياسي الذي أقرّ تحت قوّة السلاح وحصار الميليشيات لمقر المؤتمر.

وشكلت جماعة الإخوان في 5 مارس 2012، حزبًا سياسيًا باسم «العدالة والبناء»، وذلك بعد ستة عقود كانوا يعملون خلالها في سرية تامة، أثناء نظام الزعيم الراحل معمر القذافي، وقد

تسارعت محاولات سد الفراغ السياسي الذي أحدثه اسقاط النظام في ليبيا وتعاقبت على البلد النفطي عدة حكومات كان مآلها الفشل والعجز.

تم إنشاؤه في ظل غياب القوانين بطرح عملية رسمية لإنشاء الأحزاب السياسية، وقد مثّلت الجماعة في أكثر من 18 مدينة في جميع أنحاء البلاد. واختاروا محمد صوان رئيسًا للحزب، وهو مواطن من مدينة مصراته، ونجحت جماعة الإخوان بليبيا، في التمكين من المؤسسات السيادية في الدولة، بداية من الحكومة، ومرورًا بمصرف ليبيا المركزي، وباقي مراكز المال الأخرى.

وفى محاولة من الإخوان لإفشال حكومة على زيدان، التي شُكلت عقب حل المجلس الانتقالي الليبي، أعلن حزب العدالة والبناء الإسلامي، الذراع السياسية للجماعة بليبيا، سحب وزرائه من الحكومة الليبية، وحاول الإخوان لأكثر من مرة أن يدفعوا حكومة زيدان إلى الاستقالة سواء من بوابة المؤتمر الوطني، أو من خلال الضغوط الميدانية وتحريك أذرعهم العسكرية وميليشياتهم.

وسرعان ما أطاح إخوان ليبيا برئيس الوزراء، بعد خطفه والتنكيل به وكان القرار من المؤتمر الوطني العام الواجهة الحقيقية لجماعة الإخوان وهو سحب الثقة من رئيس الوزراء الليبي السابق علي زيدان، حيث تمكن من الفرار إلى ألمانيا قبل أن يصدر قرار من النيابة العامة بالقبض عليه. وفي أول تصريحات له بعد هروبه، اتهم علي زيدان جماعة الإخوان في ليبيا بأنها وراء قرار سحب الثقة من حكومته وعرقلة عمله.

المشهد في ليبيا سرعان ما اختلف عما كان عليه في 2012، فعلى الصعيد السياسي خسر الإسلاميون انتخابات العام 2014 بالضربة القاضية، رغم الإمكانات المرصودة لهم إعلاميا وماليا وأمنيا، ما دفع بهم إلى الانقلاب على النتيجة من خلال الحرب الأهلية المعلنة من قبل مليشيات «فجر ليبيا»، والتي أدت إلى ترحيل البرلمان إلى مدينة طبرق في شرق البلاد.

وسيطرت ميليشيات فجر ليبيا على العاصمة الليبية في أغسطس 2014، وانضمت إليها العديد من الميليشيات الأخرى مثل ميليشيات طرابلس،

> في محاولة من الإخوان لإفشال حكومة على زيدان، التي شُكلت عقب حل المجلس الانتقالي الليبي، أعلن حزب العدالة والبناء الإسلامي، الذراع السياسية للجماعة بليبيا، سحب وزرائه من الحكومة الليبية،وحاول الإخوان لأكثر من مرة أن يدفعوا حكومة زيدان إلى الاستقالة.

وتشكيلات من مقاتلين قبليين مثل الأمازيغ، وميليشيات مدعومة من تنظيمات الإخوان. وأتاحت هذه القوة لميليشيات مصراتة فرصة السيطرة على عدد من المدن في الغرب وحتى الحدود التونسية، بما في ذلك مناطق القبائل الأمازيغية. كما سيطرت قوات فجر ليبيا والميليشيات المتحالفة معها على نفوذ في بعض مناطق الجنوب في فزان.

شكّل المؤتمر الوطني العام الليبي حكومة «الانقاذ» في أغسطس/آب 2014 ومقرها في طرابلس، ولم تنل الاعتراف الدولي،وترأسها عمر الحاسي، من سبتمبر 2014 واستقال في أبريل 2015، ثم ترأسها خليفة الغويل،الذي كان النائب الثاني في حكومة الإنقاذ. وسيطرت هذه الحكومة على مناطق واسعة من غربي وجنوبي ليبيا خلال 2015. فيما انبثقت الحكومة المؤقتة عن برلمان طبرق في سبتمبر/أيلول 2014، واتخذت مدينة البيضاء شرقي ليبيا مقرا لها، ويترأسها عبد الله الثني.

دخلت البلد في أعقاب ذلك في انقسامات وصراعات تخللتها محاولات لتشكيل حكومة وحدة في ليبيا. وبعد عام من المباحثات للتوصل إلى حل لوقف النزاع الدائر بين حكومتي طرابلس وطبرق، تشكلت حكومة الوفاق الوطني بموجب اتفاق سلام وقعه برلمانيون ليبيون في ديسمبر/كانون الأول 2015 برعاية الأمم المتحدة، واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي، وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة. وسلمت بعثة الأمم المتحدة أطراف النزاع الليبي في 22 أيلول/سبتمبر نسخة الاتفاق السياسي النهائية بما فيها الملاحق، موضحة أنه «الخيار الوحيد» أمام الليبيين كي لا تسقط البلاد في فراغ سياسي ومصير مجهول.

وفي 19 يناير 2016، قدم رئيس حكومة الوفاق فائز السراج تشكيلته الأولى وتضم 32 وزارة. لكن مجلس النواب الليبي بطبرق(شرق)، رفض يوم 25 يناير/كانون ثان ، التشكيلة التي تقدم بها السراج، مطالبًا إياه بتقديم تشكيلة جديدة مصغرة خلال عشرة أيام من تاريخ الرفض. وأبدى 97 نائبا في مجلس النواب الليبي في طبرق

تشكلت حكومة الوفاق الوطني بموجب اتفاق سلام وقعه برلمانيون ليبيون في ديسمبر/كانون الأول 2015 برعاية الأمم المتحدة، واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي، وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة.

رفضهم لحكومة الوفاق مقررين إلغاء المادة الثامنة من الاتفاق السياسي. وتقضي المادة الثامنة من الاتفاق بنقل كافة صلاحيات المناصب العسكرية والمدنية والأمنية المنصوص عليها في القوانين الليبية إلى مجلس الوزراء فور توقيع الاتفاق.

وسرعان ما أعلن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، عن التوصل إلى تشكيلة حكومة وفاق، مكونة من 18 وزيراً. وفي مؤتمر صحفي، عُقد في وقت متأخر من مساء الأحد 14 فبراير 2016، بمدينة الصخيرات المغربية، قال فتحي المجبري، الناطق الرسمي باسم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، إنه تم التوصل إلى تشكيل حكومة وفاق ليبية، مكونة من 18 وزيراً، بعد مشاورات للمجلس الرئاسي.

وفي مؤتمر صحفي بالصخيرات، قال السراج عند إعلان التشكيلة الوزارية الجديدة، إنه روعي في تشكيلها الكفاءة والخبرة والتوزيع الجغرافي والطيف السياسي ومكونات المجتمع ومشاركة المرأة، داعيا مجلس النواب إلى استشعاره خطورة المرحلة ومنح الثقة للحكومة الجديدة كي تباشر عملها.

وبعد حالة من الجدل غير المسبوق ما بين منح الثقة لحكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج من عدمه، قرر الأخير تجاهل الأطراف المتنازعة على السلطة، وبدأ مباشرة عمله من العاصمة طرابلس رغم تحذيرات خليفة الغويل من الدخول لطرابلس دون منحها الثقة من قبل البرلمان الليبي المعترف به دولياً وكذلك المؤتمر الموازي في طرابلس. واعتمد السراج على دعم المجتمع الدولي حيث وصلت حكومته في 30 آذار/مارس عن طريق البحر، واستقرت في القاعدة البحرية في المدينة.

وبعد شهرين من دخولها العاصمة، أعلنت حكومة الوفاق، عن تشكيل قوة من الجيش والشرطة باسم «جهاز الحرس الرئاسي»، لتدخل عقب ذلك في مواجهات عنيفة مع حكومة الإنقاذ التي أعلنت بدورها عن تأسيس قوة مسلحة تحمل اسم «الحرس الوطني». وتواصلت الإشتباكات إلى أن تمكنت حكومة الوفاق، في مارس 2017، من طرد المليشيات المناوئة لها، لكنها رغم ذلك لم تستطع بسط سيطرتها.

رغم التأييد الدولي الواسع الذي رافق وصولها الى العاصمة الليبية العام 2016، ورغم بعض المكاسب التي حققتها وأهمها نجاحها في تحرير سرت من تنظيم «داعش»، إلا أن حكومة السراج لم تستطع حل أزمات البلاد وإنهاء حالة الانقسام الموجودة إضافة إلى فشلها في

> لم تستطع حكومة السراج حل أزمات البلاد وإنهاء حالة الانقسام الموجودة إضافة إلى فشلها في احتواء المليشيات المسلحة المنتشرة خاصة في العاصمة وفي بسط سلطتها على كل البلاد.

احتواء المليشيات المسلحة المنتشرة خاصة في العاصمة وفي بسط سلطتها على كل البلاد.

فمنذ وصولها إلى طرابلس، لم تنجح حكومة الوفاق في وقف الإشتباكات المتكررة التي حصدت أرواح الكثيرين، ناهيك عن الخسائر المادية الكبيرة. وخضعت حكومة السراج لسلطة المليشيات التي وصفها بحث لمركز «سمال آرمز سيرفي» للدراسات، «بكارتل طرابلس». وحسب المركز، فإن «كارتل طرابلس» أصبحت شبكة إجرامية تضم ميليشيات أهمها ما يعرف باسم «قوة الردع الخاصة» بقيادة عبد الرؤوف كارة، و«كتيبة ثوار طرابلس» بقيادة هيثم التاجوري، و«كتيبة أبوسليم» التي يتزعمها «اغنيوة»، بالإضافة إلى «كتيبة النواصي» بزعامة على قدور.

وقالت مؤسسة «سمال آرمز سيرفي» إن هذه المليشيات استطاعت «خرق بيروقراطية الدولة ومؤسساتها»، مضيفة أن «حكومة السراج شرعنت هذه المليشيات ودفعت لها الرواتب من أجل شراء الولاءات». وكشفت الدراسة عن وجود مسؤولين في الحكومات المتعاقبة بعد أحداث 2011 دفعوا رواتب لهذه المليشيات، وعلى رأسهم وزير الدفاع الاسبق أسامة الجويلي، وعضو الجماعة الاسلامية الليبية المقاتلة الصديق الغيثي، ووزير الداخلية الاسبق فوزي عبد العال، وعضو جماعة الإخوان عمر الخضراوي.

ولم تكتفي حكومة الوفاق بالخضوع للمليشيات بل عملت على فتح الباب أمام التدخلات الخارجية وعلى رأسها التدخل التركي الذي دفع خلال الأشهر الماضية بآلاف المرتزقة والارهابيين الموالين لأنقرة الى الأراضي الليبية لدعم حكومة السراج في حربها ضد الجيش الوطني الليبي الذي تقدم في الرابع من أبريل/نيسان 2020 نحو العاصمة لتحريرها من سطوة المليشيات.

وأبرمت حكومة السراج مع تركيا في نوفمبر/تشرين الثاني، مذكرة تعاون تسمح لانقرة بدعم الميليشيات والمجموعات المسلحة المرتبطة بالوفاق كما تسمح لتركيا بالتنقيب على النفط والغاز شرق المتوسط وقرب السواحل الليبية.واعتبر مراقبون الاتفاقية هدية من حكومة السراج لنظام اردوغان الذي يعاني ازمة اقتصادية خانقة مقابل تقديم دعم عسكري متواصل بالأسلحة والمرتزقة.

ومع تواصل عجز حكومة الوفاق

> يرى مراقبون أن الأطراف الإقليمية والدولية ترتكب أخطاء الماضي بعدم وضع رؤية واضحة ومحددة لحل الأزمة الليبية التي تراوح مكانها منذ سنوات، مؤكدين أنّ مشكلة البلاد تتمثّل في القضية الأمنية بسبب انتشار السلاح والميليشيات.

عن بسط سيطرتها الأمنية ومعالجة الأزمات الاقتصادية، باتت في مرمى الغضب الشعبي الذي تمثل في خروج مظاهرات متكررة احتجاجًا على تردي الأوضاع الأمنية والمعيشية،وتصاعد الفساد وتغول الميليشيات وانتشار المرتزقة والارهابيين.ورفع المحتجون شعارات تطالب بإسقاط رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج.

من جهة أخرى، تزايد تصدع حكومة الوفاق في ظل الصراع الكبير داخلها والذي كانت آخر فصوله بين رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج ووزير داخليته فتحي باشاغا. وتعتبر هذه التصدعات قديمة حيث تعددت الاستقالات في صفوف حكومة السراج على غرار استقالة عضو المجلس الرئاسي الليبي فتحي المجبري والتي سبقتها استقالات كل من علي القطراني (شرق) ثم تبعه النائب علي الأسود من الزنتان (غرب) والنائب موسى الكوني (جنوب)

وفي ظل استمرار حالة الانقسامات والصراعات التي تغذيها التدخلات الخارجية تتواصل المساعي الدولية لانهاء الصراع في ليبيا وآخرها المشاورات الليبية الليبية الجارية منذ الأحد في مدينة بوزنيقة الساحلية المغربية، التي تبعد عن العاصمة الرباط بنحو 40 كيلومترا.بين المجلس الأعلى للدولة في ليبيا وبرلمان طبرق لمناقشة قضايا ليبية عالقة على رأسها المناصب السيادية ووقف إطلاق النار.

وتصطدم هذه المشاورات بواقع التناقضات في المواقف والرؤى بين الفرقاء، ويرى مراقبون أن الأطراف الإقليمية والدولية ترتكب أخطاء الماضي بعدم وضع رؤية واضحة ومحددة لحل الأزمة الليبية التي تراوح مكانها منذ سنوات، مؤكدين أنّ مشكلة البلاد تتمثل في القضية الأمنية بسبب انتشار السلاح والميليشيات.ويخشى كثيرون أن تلقى هذه المشاورات نفس مصير الجهود الماضية التي باءت بالفشل نظرا لاختلاف وجهات النظر وصراع المصالح بين الدول، ويشير هؤلاء الى أن التسوية الحقيقية يجب أن تكون ليبية صرفة فالليبيون وحدهم أدرى ببلادهم ومصلحتها.

حكومات ليبيا ما بعد القذافي

سجلات الفوضى والارتهان

شريف الزيتوني

لم يعد أمام الليبيين متسع من الوقت للنظر إلى الوراء. المستقبل اليوم أهم مما سجل في السنوات العشر الماضية. أن يفكّر الإنسان في مستقبله أفضل وأكثر ربحا للوقت من سنوات شاهدة على الفوضى والدمار. لكن من حقهم وهم يبحثون على وضع أفضل أن يضعوا أمام سجل هذه السنوات مرآة يقيمون فيها كل من وضع في مسؤولية وكل من جاء رافعا شعارات يعرف هو قبل غيره أنها خارج السياق ولن تكون للمواطن الليبي إلا مهدئات يعود ألمها بانتهاء فاعليتها.

إذا أخذنا في الاعتبار المجلس الانتقالي الذي شكّل في وضع يعرف المتابعون للشأن الليبي تفاصيله، يكون عدد الحكومات التي تعاقبت على ليبيا بعد تحولات 2011، بنفس عدد السنوات التي مرّت. البلد الذي أوهموه بأمجاد جديدة وبمستقبل واعد شُكّلت فيه عشر حكومات بالتمام والكمال وهذا كاف لنعرف الواقع الذي عاشته البلاد بعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي.

أن نقوم بعملية تقييمية للحكومات العشر، لا يعني المرة أن توضع للجلد أو بغاية تصفية حساب سياسي معها وإن كان ذلك عاديا حتى بمنطق مقارنة السابق باللاحق. أن توضع تلك الحكومات على طاولة المساءلة، فهذا معقول وحق لكل ليبي أوهموه بجنة مستقبلية لم تكن موجودة أيام القذافي. ربما تختلف التقييمات بين رافض للمسار في مجمله وبين من يتعامل مع الواقع الجديد يريد وضع من حكموا خلال هذه السنوات أمام حقيقتهم التي يريدون الهروب منها، لكن الصورة تقول أنها كلها حكومات تعثر وفشل.

لا يمكن في كل الأحوال القيام بجرد حصيلة كل الحكومات، لكن يمكن اختيار نماذج لحكومات أعقبت 2011، وعبرها يمكن البناء على البقية، والاختيار على بعضها هنا ربما لأنها الأولى من حيث التشكل وربما لأنها الأفشل وربما لأنها الأطول فترة، المهم في كل ذلك أننا أمام أمثلة تجتمع في شئ واحد هو العجز عن التقدّم وتغيير واقع الليبيين الذي بدورهم أصبحوا ينظرون إلى تلك السجلات كالرسام الذي ينظر إلى لوحة زميله ولا يرى فيها شيئا يعجبه.

تعتبر الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب، الجسم السياسي الأول المشكل بعد إطاحة الناتو بالعقيد معمر القذافي. لم تأت بعد انتخابات ولا بإرادة شعبية موحدة، ولم تأت في وضع عادي يمنحها أي شرعية وجود، فقط جاءت بعد تزكية من المجلس الانتقالي الذي يبقى الشاهد الأول والدائم على ما حصل لليبيا والليبيين.

بقيت حكومة الكيب حوالي تسعة أشهر. وجدت نفسها وسط زخم الشعارات والأحلام الكثيرة وفي ظل حظوة دولية وتسويق لما حصل في ليبيا على أنه الجنة الموعودة، ليجد نفسه أمام واقع مختلف محكوم بالانفلاتات والفوضى. مع تلك الحكومة لم يعش الليبيين كما وعدوهم، لم يتغيّر الوضع الاقتصادي،

"إذا أخذنا في الاعتبار المجلس الانتقالي الذي شكّل في وضع يعرف المتابعون للشأن الليبي تفاصيله، يكون عدد الحكومات التي تعاقبت على ليبيا بعد تحولات 2011، بنفس عدد السنوات التي مرّت. البلد الذي أوهموه بأمجاد جديدة وبمستقبل واعد شُكّلت فيه عشر حكومات بالتمام والكمال وهذا كاف لنعرف الواقع الذي عاشته البلاد بعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي."

الوضع السياسي كان أشبه بالحالة الكاريكاتورية التي لا تصنّف ضمن مفهوم واضح، وضع اجتماعي متشنج يريد الحلول العاجلة، الشئ الوحيد الذي تغيّر هو الحالة الأمنية. والتغيير هنا ليس بمعنى الاستقرار والهدوء، بل نحن أمام مسار آخر مازالت ليبيا تعانيه إلى اليوم وهو انتشار المليشيات. لا شئ يميّز الحكومة الانتقالية مثلما تميّزها في إطلاق يد مسلحي الشوارع الذي لا ضابط ولا رادع لهم.

في فترة الكيب قتل الناس على هوياتهم، عائلات شرّدت وهجّرت، منازل افتكّت، ممارسات إجرامية ارتكبت، وكل ذلك بشعارات «الثورة» وحماستها، فاللحظة «الثورية» تلك سمحت بأن يقتل الناس لأنهم كانوا رافضين لها، أو كانوا أوفياء لنظام العقيد القذافي. بالنسبة إلى أولئك الحرية تُرْفعُ إلى ما يريد ون هم، حرية انتقائية تصنف المختلف مجرما وجب قتله.

في حكومة الكيب أيضا افتتحت صفحة الفساد. حالة الانفلات لم تكن أمنيا فقط، بموازاتها كان هناك انفلات اقتصادي عبر اهدار المال العام، حيث عرفت الفترة أشهر عمليات الفساد في ما يعرف بملف علاج جرحى «الثورة» وهو من أكثر الملفات غموضا بشهادة وزيرة الصحة وقتها فاطمة الحمروش التي قالت إن «أموالاً طائلة غير معروفة الوجهة صرفت بشكل عشوائي من موازنة هذه الهيئة، استفاد منها كل من المشرفين على الهيئة والمستفيدين من الجرحى أنفسهم، مما أدى إلى استغلال هذه الأموال كمصدر رزق لهم». تضاف إلى ذلك أموال العلاج في الخارج التي صرفت دون مرورها بديوان المحاسبة لتكون فرصة سهلة للتلاعب بالملف لمنافع خاصة.

هذه إذن حكومة عبد الرحيم الكيب التي ساهمت أيضا في إطلاق يد جماعة الإخوان وتنظيم أنصار الشريعة وحررت تحركاتهما لتبدأ صفحة أخرى شعارها الأساسي الإرهاب والقتل وغياب الدولة، لكن حكومات أخرى ليس أقل ضررا من الانتقالية وما فشلت الانتقالية في منحه للفوضويين، جاءت حكومات لاحقة لتسهله لهم.

بعد الكيب وأشهر الفوضى، انتخب المؤتمر الوطني العام علي زيدان ليكون الخلف، وبعيدا عن لغة الأرقام والوضع الاقتصادي والاجتماعي، يستحضر الجميع يوم تصويت البرلمان على حكومته ودخول مسلحين إلى مقر المؤتمر بزعم الاحتجاج على التركيبة الحكومية، كما يتذكر الجميع

> أن توضع تلك الحكومات على طاولة المساءلة، فهذا معقول وحق لكل ليبي أوهموه بجنة مستقبلية لم تكن موجودة أيام القذافي. ربما تختلف التقييمات بين رافض للمسار في مجمله وبين من يتعامل مع الواقع الجديد يريد وضع من حكموا خلال هذه السنوات أمام حقيقتهم التي يريدون الهروب منها، لكن الصورة تقول أنها كلها حكومات تعثر وفشل.

حادثة اختطاف زيدان من مقر إقامته بطرابلس على يد مجموعات إسلامية متطرفة، ومن خلال ذلك يمكن فهم النتيجة التي كانت عليها حكومته. إلى تاريخ سحب الثقة منه بدا الرجل ضعيف الأداء وأمام عوائق كبيرة، حتى محاولاتها تشكيل فريق متنوع الاتجاهات لم يشفع له درجة الفشل الكبيرة التي وقع فيها وحتى جزءا ممن كانوا معه وأساسا الإخوان غادروا الحكومة وبدأوا في السعي إلى إسقاطه.

الوضع الاقتصادي كما الوضع الأمني في عهد زيدان لم يعرف أي تغيير. فرغم تخصيص ميزانية عامة في حدود 70 مليار دينار كان هناك عجز على التصرف المضبوط فيها مع تواصل التجاوزات المالية في عدد من القطاعات، وحتى المقترحات التي طرحها بتخفيف الدور المركزي نحو المناطق في بعض الاعتمادات جوبه بالرفض من قبل المؤتمر الذي توترت علاقته به إلى حين سحب الثقة منه والمغادرة بسجل ضعيف لا يلبي الطموحات الدنيا لليبيين. والشئ نفسه تقريبا على المستوى الأمني بتواصل سطوة المليشيات وانتشارها خاصة في طرابلس دون أن تكون حكومته قادرة على ردعها أو تطبيق القانون عليها.

بعد حكومة زيدان تعاقبت حكومات أخرى بعناوين مختلفة، مرة للإنقاذ وأخرى للانتقال وأخرى لتسيير الأعمال، وكلها تحت راية «ثورة» لا يعتقد ليبي واحد باستثناء من يعيشون بالفوضى أنها قدّمت له شيئا. وكان الانقسام في هذه الحكومات هو الطاغي دون أي أفق للحلول رغم الوعود الكثيرة.

خلال العام 2014 وما بعده، حصل تغيير جذري في الأزمة الليبية، عبر دخول الجيش الليبي إلى الواجهة في عملية الكرامة التي كان لها الدور الأساسي في تطهير شرق البلاد من الإرهاب والمليشيات. والجيش نجح في حرب الإرهاب نعم، لكن دخوله أغضب معسكر الإخوان والمقربين منه فانقسمت السلطة بشكل رسمي بين حكومة مؤقتة في الشرق وحكومة الوفاق المنبثقة عن تفاهمات دولية في الصخيرات المغربية (2015)، في الغرب.

ربما لا يمكن وضع مقارنة بين حكومة الثني والسراج لأسباب مختلفة، لكن من خلال التقييم السياسي، ليس هناك تقدّم واضح في أزمات الليبيين من الطرفين، خاصة في ظل الصراع المسلح الذي طغى على أي خيارات أخرى، لكن الفرق أن حكومة الوفاق تجاوزت منطق التحالفات إلى اصطفافات تورط ليبيا إلى اليوم في لعبة محاور كانت في غنى عنها، بالإضافة إلى عجزها عن فرض الأمن من خلال تواصل انتشار المليشيات وعجزها عن إحكام القانون ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى الخلافات الكبيرة داخلها الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على واقع الناس في مختلف الخدمات.

10 سنوات مرت في عمر التحولات، جاءت معها بـ10 حكومات بعضها لم يتجاوز الأشهر القليلة ثم غادر. لم تشترك كلها إلا في شئ واحد هو الفشل في تغيير أوضاع الليبيين، حيث انتشرت الفوضى والفساد وانعدام الأمن وغياب الأفق السياسي، وارتهنت الأوضاع لخلافات الداخل وخيارات الخارج في انتظار أن تأتي التحركات الأخيرة في الداخل والخارج بحلول ربما تنهي سنوات الحرب.

> تعتبر الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب، الجسم السياسي الأول المشكل بعد إطاحة الناتو بالعقيد معمر القذافي. لم تأت بعد انتخابات ولا بإرادة شعبية موحدة، ولم تأت في وضع عادي يمنحها أي شرعية وجود، فقط جاءت بعد تزكية من المجلس الانتقالي الذي يبقى الشاهد الأول والدائم على ما حصل لليبيا والليبيين.

محمود جبريل

ولد في ليبيا عام 1952 حصل على البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة عام 1975، تزوج من ابنة شعراوي جمعة وزير داخلية مصر الأسبق، حصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة بتسبيرج بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة عام 1980، وعلى الدكتوراه في التخطيط الاستراتيجي من نفس الجامعة عام 1984

- عمل بجامعة بتسبيرج بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة أستاذا للتخطيط الاستراتيجي.

تولى تنظيم وإدارة العديد من برامج التدريب لقيادات الإدارة العليا في كثير من الدول العربية والأجنبية منها مصر والسعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة والأردن والمغرب وتونس وتركيا وبريطانيا.

- في عام 2009، تم تعيين جبريل رئيسا للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، وشارك في عضوية ثلاث من خمس لجان تنفيذية: الموازنة، والاقتصاد، وتوزيع الثروات. كما عين عضوا في لجنة صياغة الدستور الجديد الذي كان ينوي سيف الإسلام تقديمه قبل اندلاع الأزمة الليبية.

- انضم إلى صفوف المعارضة المسلحة المطالبة بإسقاط النظام عام 2011 ويعتبر أول رئيس وزراء لليبيا بعد إسقاط نظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي.

- عام 2012 أسس وترأس تحالف القوى الوطنية وحصد غالبية مقاعد الأحزاب في انتخابات 2012 إلا أن حظوظه كانت قليلة في انتخابات 2014 ثم تفتت التحالف بعد ذلك وتقلص دوره في المشهد الليبي.

- في ظل الفوضى وأعمال العنف التي اجتاحت ليبيا في السنوات التالية، غادر جبريل البلاد. وعاش بشكل رئيسي في مصر خلال السنوات القليلة الماضية بعد خروجه من السلطة. وابتعد عن الساحة السياسية عقب انتخابات 2012 وإقرار قانون يحظر على المسؤولين السابقين بنظام القذافي تقلد المناصب العامة.

- في مارس 2020 أعلن التحالف إصابة جبريل بفيروس كورونا.

- كان جبريل قد دخل المستشفى منذ منتصف مارس 2020، بعد إصابته بجلطة قلبية، وبعد ثلاثة أيام، تأكدت إصابته بڤيروس كورونا. تم عزله داخل المستشفى ثم إدخاله العناية المركزة حيث فقد وعيه عدة مرات، وبعد استقرار وضعه الصحي عادت حالته للتدهور ليتوفى في 5 أبريل 2020 عن 68 عاماً.

عبد الرحيم الكيب

هو عبد الرحيم خالد عبد الحافظ الكيب، السياسي والأكاديمي الليبي الذي عمل أستاذا محاضرا وباحثا في العديد من الجامعات العربية والغربية. ولد الكيب في طرابلس عام 1950 وتوفي في 21 أبريل 2020 إثر أزمة قلبية مفاجئة بالولايات المتحدة الأمريكية.

تكوينه الأكاديمي و تاريخه السياسي

- تحصل عبد الرحيم الكيب على البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة طرابلس، وعلى درجة ماجستير من جامعة كارولاينا الشمالية، وبعد ذلك تحصل على درجة الدكتواره من جامعة جنوب كاليفورنيا.

- اشتغل أستاذا بجامعة طرابلس ورئيس قسم الهندسة الكهربائية بالمعهد البترولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وشغل أيضاً منصب وكيل كلية الهندسة للشؤون الأكاديمية بجامعة قطر، كما كان يعمل في جامعة كارولاينا الشمالية وجامعة ألاباما، والجامعة الأميركية في الشارقة.

- عمل كعضو مجلس إدارة المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا (التي مقرها الشارقة) بين عامي 2001 و2007، كما أنّه عضو في «لجنة العلوم والتكنولوجيا» بالبنك الإسلامي للتنمية.

- قضى سنتين بالجامعة الأمريكية في الشارقة (1999-2001)، وترأس قسم هندسة الكهرباء والإلكترونيات والكمبيوتر.

- أسّس عام 2005 في ليبيا شركة خاصة اسمها «الشركة الدولية للطاقة والتكنولوجيا.

- ترك الكيب ليبيا عام 1976 وانضم للمعارضة الليبية ، حيث قام بتمويلها لسنوات.

- ثم اختير عبد الرحيم الكيب رئيسا للحكومة الانتقالية في ليبيا بعد حصوله على 26 صوتا من أصل51 في اقتراع جرى بمقر المجلس الوطني الانتقالي في طرابلس.

فترة حكم عبد الرحيم الكيب

- شغل المنصب من أكتوبر 2011 حتى نوفمبر 2012

- اختار أعضاء المجلس الانتقالي البالغ عددهم 51 الكيب من بين خمسة مرشحين تقدموا للمنصب.

- جاء انتخاب رئيس الحكومة الجديد قبيل انتهاء المهمة العسكرية لحلف الأطلسي في ليبيا.

- تكونت حكومته من 24 وزير ونائبين للرئيس.

- وصف الرجل بأنه من التكنوقراط و بأن لديه خبرة واسعة في مجال إعادة الإعمار.

- اتسمت فترة رئاسته بتحسن الحياة المعيشية للمواطن ورجوع سعر صرف الدولار إلى وضعه الطبيعي في السوق السوداء، حسب الخبراء.

- من أهم تصريحاته إبان توليه السلطة قوله» ليبيا ستكون دولة مدنية دستورية تحترم حقوق الإنسان والرأي الآخر، تعمل عبر مؤسسات ترعاها العدالة والمساواة أمام القانون»...ليبيا دولة مسلمة وسطية والتطرف ليس من خصالنا..».

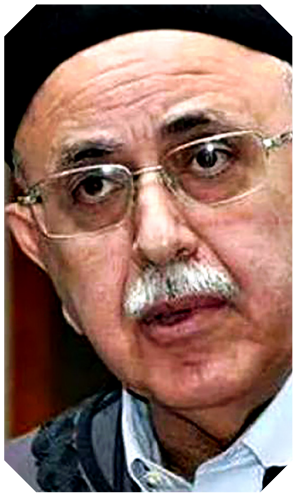

علي زيدان

علي زيدان محمد زيدان، من مواليد 15 ديسمبر 1950،ولد في عائلة كانت تحترف التجارة، واحترف العمل الدبلوماسي بعد دراسته العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

قرر في سنة 1980، أن ينضم إلى الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا والتي كانت حركة معارضة في الخارج.

عُرف عن زيدان معارضته الشديدة لنظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، وكان يرفض الحوار معه.وكان له دور بارز في اعتراف فرنسا وبعض الدول الأوروبية بالمجلس الانتقالي الليبي أثناء اندلاع الأزمة الليبية.

أسس حزب الوطن للتنمية والرفاه الذي ينادي «بدولة ديمقراطية ليبية موحدة بنظام لا مركزي»، لكنه ترشح كمستقل. حيث شارك في انتخابات المؤتمر الوطني العام، ومثّل منطقته الجفرة.

انتُخب لمنصب رئيس وزراء ليبيا من قبل المؤتمر الوطني العام يوم 14 أكتوبر 2012 بعد فوزه بعدد 93 صوت على منافسه «الحراري» الذي حصل على 85 صوتاً.

تولى المنصب في 14 نوفمبر بعد موافقة المؤتمر على تشكيلة حكومته وتأديتها اليمين الدستورية. وهو أول شخصية ليبية تقوم بتشكيل حكومة وفاق وطني بتقديم 27 وزارة في الحكومة الجديدة.

وفي مارس 2014، حجب المؤتمر الوطني العام، الثقة عن وزارة علي زيدان،على خلفية فشل الحكومة في منع ناقلة نفط تحمل علم كوريا الشمالية من مغادرة ميناء السدرة بعد تحميلها كمية من النفط دون موافقتها وتحت حماية مسلحين.

تعرض علي زيدان للاختطاف من قبل ميليشيات مسلحة تعرف باسم «غرفة عمليات ثوار ليبيا»، في 10 أكتوبر 2013، عندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء، ولكن تم تحريره بعد ساعات.

أختطف زيدان مرة أخرة منتصف أغسطس 2017، أثناء تواجده بمقر إقامته المؤقت في فندق «الشرق» بالعاصمة طرابلس، وأطلق سراحه من قبل خاطفيه بعدها بأيام قليلة.

عاد علي زيدان لواجهة الأحداث، في مايو 2019، من خلال مبادرة جديدة دعا خلالها أهل فزان إلى تكوين جسم سياسي اقتصادي اجتماعي يحمل اسم الهيئة الفزانية، يضم كل الخبرات والقدرات من أبناء المنطقة بمختلف مكوناتهم الاجتماعية.

وفي حين لم يشرح زيدان الدور السياسي الذي ستلعبه هذه الهيئة خلال الفترة القادمة، إلا أنها أثارت الكثير من الشكوك لاسيما بعد أن أعلن رفضه للعملية العسكرية التي أطلقها الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر لتحرير طرابلس من الميليشيات والجماعات الإرهابية.

عبدالله الثني

عبد الله الثني هو رئيس الحكومة الليبية المؤقتة ومقرها الحالي في قرنادة جنوب مدينة البيضاء في الجبل الأخضر.

- وُلد عبد الله عبد الرحمن الثني «الغدامسي» يوم 7 يناير عام 1954، بمدينة كانو النيجيرية، لوالدين ليبيين. وحصلت صحيفة جريدة الشرق الأوسط على شهادة كتيب العائلة الخاص بعبد الله الثني والخاص بالمواطنين الليبيين من الموقع الرسمي لمشروع الرقم الوطني التابع للحكومة الليبية.

- تخرج في الكلية العسكرية الليبية سنة 1976 ووصل إلى رتبة عقيد بالجيش الليبي في عهد الزعيم الراحل معمر القذافي.

- اعتقل في ثمانينيات القرن الماضي، بسبب انتقادات شقيقه بشير - الذي كان طيارا بالجيش الليبي- للحرب الليبية التشادية التي اندلعت في عام 1978

- شغل منصب وزير الدفاع بوزارة علي زيدان بين 5 أغسطس 2013 — 23 أكتوبر 2014. وعينه المؤتمر الوطني العام بالانتخاب خلفا لمحمد البرغثي على خلفية أحداث عنف في طرابلس قبل ذلك، وحلف اليمين في أغسطس 2013. وجاء تعيينه عقب تعيين اللواء عبد السلام جاد الله رئيسا للأركان العامة للجيش

- في 11 مارس 2014، كلفه المؤتمر الوطني العام بتشكيل الحكومة عقب حجب الثقة عن علي زيدان رئيس الوزراء الأسبق، لكنه استقال من منصبه بعد 15 يوما، وأرجع الثني هذه الاستقالة إلى تعرضه لهجوم مسلح أثناء تواجده برفقة أسرته.

- ذكرت أنباء أن ابن عبد الله الثني البالغ 26 سنة قد (اختُطف) في سبتمبر 2013.. وفي يناير 2014 صرح صالح جعودة نائب رئيس لجنة الأمن القومي بالمؤتمر الوطني العام أنه تم الإفراج عنه بعد أن اختطفه مجهولون ولأسباب غير معلومة.

- وفي أبريل 2014 ذكرت مصادر حقوقية في تونس أن محمد عبد الله الثني ابن رئيس الوزراء الليبي، لم يكن مختطفاً كما تردد عبر وسائل الإعلام الليبية منذ شهر سبتمبر من العام الماضي بل أنه كان موقوف على ذمة التحقيق في قضية بالعاصمة التونسية وأطلق سراحه في 13 يناير.

- في مطلع سبتمبر 2014، كلفه البرلمان الليبي في طبرق بتشكيل حكومة مؤقتة.

- أعلن رئيس الحكومة الليبية عبد الله الثني أن مجهولين حاولوا اغتياله بإطلاق النار على سيارته في أعقاب جلسة مساءلة للحكومة أمام البرلمان في طبرق مايو 2015

- ولايزال الثني حتى الآن يشغل منصب رئيس مجلس وزارة الحكومة الليبية «المؤقتة».

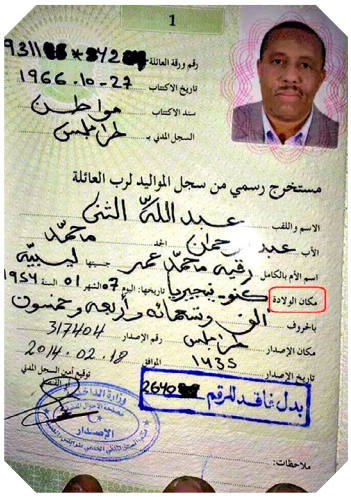

عمر سليمان الحاسي

ولد عمر سليمان الحاسي بالجبل الأخضر في ليبيا عام 1949، وهو ينحدر من قبيلة الحاسة المنتشرة بمدينة سوسة وشحات (شرق ليبيا).

- درس الحاسي الحقوق في العاصمة طرابلس وعمل بالمحاماة، غير أنه منع من ممارستها بسبب ناشطه مع التيارات الأسلامية المتشددة فترة نظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، وسُجِن الحاسي في معتقل أبو سليم.

- يعتبر عمر الحاسي أحد المحسوبين علي تيار الإسلام السياسي وعضو سابق في الجماعة الليبية المقاتلة، ورئيس سابق لحكومة الإنقاذ.

- عمل الحاسي أستاذا لمادة العلوم السياسية في جامعة بنغازي، وقد رشح لرئاسة حكومة الإنقاذ في مايو 2014، لكنه خسر أمام رجل الأعمال أحمد معيتيق، في تصويت للمؤتمر الوطني، قبل أن يطعن القضاء الليبي في شرعية جلسة المؤتمر الوطني التي جرت فيها الانتخابات.

- تولى الحاسي رئاسة حكومة الإنقاذ في 25 أغسطس 2014،ومنذ منذ توليه المنصب كانت هناك شكوك حول مشروعية حكومته التي لم تنال ثقة البرلمان.

- أقاله المؤتمر الوطني المنتهية ولايته في 31 مارس 2015 ،على خلفية شبهات فساد إداري ومالي في حكومته.

- اختفى من المشهد السياسي الليبي بعد أشهر من إقالته.

خليفة محمد الغويل

يعد خليفة محمد الغويل واحد من الساسة الذين اعتلوا العرش السياسي الليبي بعد أحداث 2011، وهو من عام 1963 بمدينة مصراتة غرب ليبيا، وأكمل الغويل مراحل دراسته النظامية الأولى ثم التحق بكلية الهندسة في جامعة بنغازي حيث تخرج عام 1986

تجربته المهنية والسياسية

- عمل بالقطاع الحكومي في عهد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي ، ثم اتجه إلى العمل الحر.
- شارك في أحداث 2011، ضمن كتائب «الثوار» المنتمية إلى مسقط رأسه مصراتة.
- بعد سقوط نظام الزعيم الراحل معمر القذافي، ترشح للإنتخابات البلدية في مصراتة ففاز بمقعد بالمجلس البلدي.
- برز إلى واجهة الأحداث عقب 2011 فيما عرف بـ«حكومة الإنقاذ» منتصف عام 2014، حيث اختير وزيرا بحكومة عمر الحاسي نائبا أولا لرئيس الحكومة.
- عُين أيضا وزيرا للدفاع في هذه الحكومة بعد إطلاقها عملية «فجر ليبيا» العسكرية.
- بعد ذلك اختير من قبل المؤتمر الوطني العام رئيسا للوزراء بحكومة الإنقاذ.

فترة حكم محمد الغويل

- في 1 أبريل 2015 تسلم محمد الغويل السلطة من عمر الحاسي ،بعد إقالته من المؤتمر الوطني العام، حيث كلف رفقة 24 وزيرا بتسيير أعمال الحكومة مدة شهر واحد .
- في 11 مايو 2015 رحّب الغويل بأي حوار يؤدي إلى «تهدئة الفتنة بين الليبيين ووقف نزيف الدماء والاقتتال.
- في 1 كانون الأول 2015 صوت المؤتمر الوطني لصالح تغيير حكومي جاء بحكومة مصغرة (12 وزيرا) بمثابة «خلية أزمة» وأبقى على الغويل في منصبه.
- أواخر مارس 2016، بعد ظهور حكومة الوفاق رفض الغويل الاعتراف بها وتسليم السلطة إليها.

فائز السراج

ولد فائز السراج فى مدينة طرابلس الليبية عم 1960،وهو ابن مصطفى السراج، أحد رفقاء السياسي بشير السعداوي في حزب المؤتمر، ووزير الاقتصاد، والتعليم في العهد الملكي.

- حصل على بكالوريوس في العمارة والتخطيط العمراني سنة 1982 من جامعة الفاتح، وماجستير في إدارة الأعمال سنة 1999

- في بداية حياته المهنية عمل كمهندس في إدارة المشروعات بصندوق الضمان الاجتماعي، وعمل كمستشار هندسي فكانت له مشاركات بالعديد من اللجان المتخصصة لدراسة وتصميم المشروعات. كما اتجه إلى العمل الخاص فكان عضواً مؤسس لمكتب تريبوليس للاستشارات الهندسية.

- في يونيو 2014 إنتخب عضوا في مجلس النواب عن دائرة حي الأندلس طرابلس.

- كان من ضمن فريق المفاوضات في الصخيرات المغربية.

- اقترح برناردينو ليون، مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، في أوائل أكتوبر عام 2015 إنشاء حكومة وحدة وطنية من أجل ليبيا بقيادة رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، كرئيس للوزراء، وثلاثة نواب من المناطق الشرقية والغربية والجنوبية للبلاد، ووزيران.

- رُفضت حكومة الوحدة الوطنية هذه من قبل الهيئة التشريعية المعترف بها دوليًا في طبرق والحكومة المنافسة في طرابلس.

- وصل فايز السراج وستة أعضاء من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء المقترح إلى طرابلس في 30 مارس عام 2016،عن طريق البحر، واستقرت حكومته في القاعدة البحرية في المدينة.

- استولت القوات الموالية للمؤتمر الوطني العام على مبنى المجلس الأعلى للدولة في 14 أكتوبر عام 2016، وأعلنت عودة حكومة الغويل، ووقع بعدها قتال بين الموالين للسراج وقوات الغويل.

- رغم التأييد الدولي الواسع الذي رافق وصولها الى العاصمة الليبية، إلا أن حكومة السراج لم تستطع نيل ثقة البرلمان كما عجزت عن حل أزمات البلاد وإنهاء حالة الانقسام الموجودة إضافة إلى فشلها في احتواء الميليشيات المسلحة المنتشرة خاصة في العاصمة.

- ومثلت هذه الاشتباكات الميتمرة بين الميليشيات استمراراً لمشهد الانفلات الامني وغياب سلطة الدولة، في ظل ضعف حكومة الوفاق على الأرض في مواجهة هذا الخليط من المسلحين،وبدا واضحا أن هذه الحكومة باتت منذ اليوم الأول لوصولها رهينة للميليشيات في ظل تعويلها عليها لحماية مقراتها وطرد مناوئيها.

- تغول الميليشيات، دفع بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا، للإعراب عن «إدانتها الشديدة لأعمال العنف والتخويف وعرقلة عمل المؤسسات السيادية الليبية من قبل رجال الميليشيات».

واعتبر المراقبون حينها أن بيان البعثة كان بمثابة إعتراف مبطن بفشل حكومة الوفاق في كبح جماح الجماعات المسلحة الي حاولت شرعنتها.

- باتت حكومة الوفاق في ظل هذه الأوضاع المتردية في مرمى الغضب الشعبي الذي تمثل في خروج مظاهرات متكررة في أكثر من مناسبة تنديدا واحتجاجًا على تردي الأوضاع الأمنية والمعيشية، وتغول الميليشيات. ورفع المحتجون شعارات تطالب بإسقاط رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج.

- أتهم السراج بالتفرد بالقرارات من قبل أعضاء المجلس الرئاسي، الذي شهد استقالات عديدة وعلى رأسهم علي القطراني وفتحي المجبري، وعمر الأسود، وموسى الكوني،وهو ما جعل المجلس منقوص الصلاحيات -وفقا للاتفاق الصخيرات الذي أقر أن تكون القرارات بالإجماع.

- وفي الرابع من أبريل/نيسان 2019، أطلق الجيش الوطني الليبي عملية عسكرية بهدف بسط سيطرته على العاصمة الليبية، لكن حكومة السراج سارعت للتحالف مع الميليشيات المسلحة الموالية لها والمناوئة أيضا وانضمت اليها عناصر مطلوبة وارهابية.

- وأبانت معركة طرابلس بشكل كبير مدى تعويل حكومة الوفاق على الميليشيات والعناصر الارهابية اضافة الى ارتهانها لأجندات خارجية حيث باتت حكومة السراج واجهة تتحرك من ورائها تركيا وقطر اللتين تسعيان لتسليم البلاد لتيار الاسلام السياسي وعلى رأسه «جماعة الاخوان» التي تمثل الذراع التخريبي للمحور

التركي-القطري في المنطقة العربية.

- تحولت حكومة السراج الى بوابة للغزو التركي بعد أن دفع نظام أردوغان بآلاف المرتزقة والارهابيين الموالين له الى المنطقة الغربية التي تحولت الى قاعدة تركية.وقامت حكومة السراج بتوقيع اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع أنقرة لتمكينها من الثروات الليبية.

- شهدت المنطقة الغربية مؤخرا احتجاجات شعبية عارمة للتنديد بسياسة حكومة الوفاق التي تسببت في تردي الأوضاع المعيشية والأمنية.وطالب المحتجون باسقاط فائز السراج وحكومته فيما تزايدت حدة الخلافات داخل هذه الحكومة مع اشتعال الصراع على النفوذ بين فائز السراج ووزير داخليته فتحي باشاغا.